

فضيحة أبو غريب جديدة في اليمن

شبكة السجون السرية للإمارات

18 سجناً سرياً في المحافظات اليمنية المحتملة

حالات تعذيب وحشية للسجناء تصل إلى «الشواء» بالنار



فضيحة شبكة السجون السرية للتعذيب والإخفاء القسري التي تديرها الإمارات في المحافظات اليمنية المحتلة، تُثار بشكل متصاعد على المستوى المحلي والدولي، حيث تواصل العديد من المنظمات والبرلمانات الغربية ضغوطات متزايدة تطالب فيها بتشكيل لجنة تحقيق دولية في الجرائم المرتكبة داخل السجون التي تديرها دول تحالف العدوان عبر دولة الإمارات، وكانت وكالة أسوشيتد برس الامريكائية أعلنت الأسبوع الماضي عن وجود سجون سرية في اليمن تديرها الإمارات لتعذيب الإريتريين، بكل صنوف التعذيب. وقالت الوكالة في تحقيق لها أنها تحقق في اختفاء مئات الأشخاص في هذه السجون السرية بعد اعتقالهم بشكل تعسفي وزج المعتقلين داخل قواعد عسكرية ومطارات وموانئ يمنية عدة وحتى داخل مبان سكنية، مشيرة إلى أنها وثقت ما لا يقل عن ثمانية عشر سجناً سرياً في المحافظات اليمنية المحتلة والواقعة تحت إدارة الإماراتيين أو مجموعات يمنية تتبع دولة الإمارات، واستهدت الوكالة في تحقيقها إلى تقارير جمعتها من معتقلين سابقين وعائلات السجناء، ومحامين وحقوقيين ومسؤولين عسكريين يمينيين.

وقالت للإذاعة الامريكائية: "لم تكن هناك أي شفافية أو اتصال على الإطلاق مع العائلات أو مع مراقبين مستقلين." لدينا مجموعة كاملة من السجون التي لا يمكن لأحد الوصول إليها، بخلاف القوات التي تديرها والمعتقلين فيها".

وبدون الوصول المباشر، اعتمدت هيومن رايتس ووتش على مقابلات مع المحتجزين السابقين وأفراد الأسرة والمحامين والمسؤولين اليمنيين. استخدمت أسوشيتد برس أساليب مماثلة وتوصلت إلى نفس الاستنتاجات حول نطاق الشبكة ومعاملة المحتجزين واستخدام المنشأة في عصب.

من جانبها نشرت صحيفة واشنطن بوست تقريراً عن وكالة أسوشيتد برس الامريكائية تشير فيه إلى أن السجون السرية التي تتهم الإمارات بإدارتها في اليمن ويتورط فيها قادة عسكريين أمريكيين توجب التدقيق في الثقة الممنوحة للجيش الإماراتي في مسألة توسعه الخارجي.

وأشار التقرير (التحليلي) إلى دعوة العديد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي إلى إجراء تحقيقات في التقارير التي تفيد بأن المحققين العسكريين الأمريكيين عملوا مع هذه القوات، وقال مسؤولو البنتاغون للوكالة إن الإدارة نظرت في تقارير عن التعذيب وخلصت إلى أن أفرادها لم يكونوا متورطين أي مدركين لأي إساءة معاملة.

وقال: "مع رعاية لكره التقدم، وناطحات السحاب، ورياضة الغولف، تبدو الإمارات صورة من الراحة والفرص في منطقة متقلبة. ولكن التوسع في بصمتها العسكرية يلفت انتباه مختلف عن دول الاتحاد الخليجي، فهي تخوض بعض الصراعات المروعة في المنطقة".

وقال عدد من المسؤولين الأميركيين في وزارة الدفاع الأميركي -اشترطوا عدم ذكر اسمهم- إن القوات الأميركية تشارك في التحقيق مع المعتقلين في مواقع باليمن، وتقدم أسئلة إلى آخرين للحصول على إجابات، وتتلقي ملفات التحقيق بالفديو والصور من حلفائها الإماراتيين.

وأكدوا أن القادة العسكريين الأميركيين كانوا على علم بالتعذيب في السجون باليمن، ولكن لم يكن يحدث أي تعذيب في حضورهم. ورغم أن جميع من قابلتهم أسوشيتد برس لم يقرروا بأن المحققين الأميركيين كانوا متورطين في التعذيب فإن الحصول على المعلومات الاستخباراتية التي قد تأتي من خلال التعذيب من قبل طرف ثالث يعد انتهاكاً لقانون جنيف، وقد يرقى في ذلك إلى جريمة حرب، وفق البروفيسور ريان غودمان من جامعة نيويورك.

لكن أحد الضباط اليمنيين الذي كان يعمل لفترة على متن سفينة قرب الشواطئ قال إنه رأى اثنين من المحتجزين يجلبان إلى السفينة للاستجواب، وقد قيل له إن ثمة خبراً نفسيين أميركيين يجرّون تحقيقات، ولم يحدد ما إذا كانوا من الجهات الاستخباراتية أو العسكرية الأميركية، غير أن مسؤولين في البنتاغون نفوا قيام أميركيين بالتحقيق مع يمينيين على متن أي سفينة.

أساليب التعذيب

وفي مركز احتجاز رئيسي بمطار ريان في مدينة المكلا قال السجناء السابقون إنهم كانوا محاصرين في حاويات شحن تملأ بالبراز وهم معصوبوا العين لأسابيع، وأضافوا: إنهم تعرضوا للضرب و"الشواء" والاعتداء الجنسي.

وبحسب أحد أفراد ما تسمى بقوات النخبة الحضرية - التي تتبع دولة الإمارات العربية المتحدة- فإن القوات الأميركية كانت في بعض الأحيان على بعد بضعة أمتار فقط.

وتحدث محتجز سابق اعتقل لمدة ستة أشهر في مطار ريان عن صرخات المعتقلين وأجواء الخوف، فضلاً عن إصابتهم بالأمراض، مشيراً إلى أن أي شخص كان يشكو يؤخذ إلى غرفة التعذيب.

وتظهر أن الإمارات المتحدة لم تتعلم الدرس بأن التعاون مع القوات التي تعذب المحتجزين وتفرق الأسر ليس وسيلة فعالة لمحاربة الجماعات المتطرفة.

من جانبها، دعت منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيق بقيادة الأمم المتحدة لدور الإمارات والأطراف الأخرى في إنشاء شبكة التعذيب "المروعة" وفي مزاعم استجواب الولايات المتحدة للمحتجزين أو تلقيها معلومات ربما تم الحصول عليها من خلال التعذيب.

منظمات تتحقق من حوادث اختفاء 2000 شخص من السجون السرية

مسؤولون في البنتاغون: أمريكا شريكة الإمارات في عملية السجون

المنظمات الدولية تطالب بتحقيق عاجل وتعلق: تعلموا من الدروس المكلفة لإدارة بوش في العراق

عود: الفضيحة تقوض الأمن القومي الأمريكي وتعرض المسؤولين لخطر قانوني

وفي مايو، طلب قادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الوصول إلى جميع المحتجزين في اليمن قائلين: "لا يزال معتقلون متصلون بالصراع خارج حدود متابعتهم في العديد من المواقع".

وفت دانا وايت المتحدث باسم البنتاغون المشاركة الامريكائية في الإساءة أو علمها بالسجون، قائلة: "لن نغض الطرف، لأننا ملزمون بالإبلاغ عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان".

وعلق الباحث الأمريكي على ذلك بالقول: "الأسف، لا تملك الولايات المتحدة بنوا عميقة من المصادقية للاستفادة منها في هذه الحلقة. إن مأساة التعذيب المروع للمعتقلين العراقيين في أبو غريب خلال حرب العراق تركت علامة لا تمحى على سجل الولايات المتحدة لحقوق الإنسان. وشملت النتائج التي توصل إليها تقرير لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الصادر في عام 2014 حالات واسعة من التعذيب وإساءة المعاملة في برنامج استجواب إدارة بوش. في الواقع، كما هو مبين في تحقيق أسوشيتد برس، كانت دولة الإمارات واحدة من البلدان التي شاركت في هذا البرنامج".

لقد تعلمت الولايات المتحدة درساً مكلفاً ومؤلماً للغاية أثناء إدارة بوش: إن التعذيب وإساءة المعاملة لهما نتائج عكسية، ولا يوفران سوى وقود لإعدادنا ومعلومات سبينة- حسب ما كتب ماثيو ألكسندر، وهو الاسم المستعار الذي استخدمه محقق عسكري أمريكي سابق خلال حرب العراق، مضيفاً: "علمت أن السبب الأول هو أن المقاتلين الأجانب توافدوا [إلى العراق] للقتال كانوا بسبب الانتهاكات التي ارتكبت في أبو غريب وغوانتانامو... ليس من قبيل المبالغة القول بأن ما لا يقل عن نصف الخسائر والخسائر في هذا البلد كانت على أيدي الأجانب الذين انضموا إلى المعركة بسبب برنامجنا لإساءة معاملة المعتقلين".

نقل المعتقلين إلى أريتريا

وننتقل إلى زاوية أخرى لتداعيات نتائج التحقيقات التي استمرت 6 أشهر في معظم المحافظات الجنوبية، حيث نشر موقع إلكتروني "صوت أمريكا" في نسخته الإنجليزية تقريراً للحررة الشؤون الإفريقية سلام سليمان (Salem Solomon) تحدثت أن "الإمارات ترسل اليمنيين المشتبه بهم إلى سجن إريتري" حسب ما نقلته تحقيقات منفصلة لوكالة أسوشيتد برس الامريكائية ومنظمة هيومن رايتس ووتش.

وقالت الإذاعة الامريكائية: "نقلت الإمارات العربية المتحدة المشتبه بهم من اليمن إلى سجن سري في عصب، بإريتريا، وفقاً للمحتجزين السابقين والمسؤولين اليمنيين، ويشكل السجن السري على ساحل البحر الأحمر جزءاً من شبكة إقليمية من السجون التي يتفشى فيها التعذيب والإساءة".

وتقول كريستين بيكرلي، الباحثة في هيومن رايتس ووتش المتخصصة باليمن والإمارات، إن الإمارات وشركاها اليمنيين ينظرون إلى السجناء على أنهم "مشتبه بهم إرهابيون كبار متهمون بمجموعة متنوعة من الأمور المتعلقة بجهود دولة الإمارات ضد تنظيم القاعدة في اليمن".

واكتشف فريق بيكرلي أن بعض السجناء نقلوا إلى عصب حيث تدير الإمارات قاعدة عسكرية منذ ما يقرب من عامين. وقالت إن بعض التفاصيل، بما في ذلك عدد السجناء الذين تحتجزهم دولة الإمارات في أريتريا، يعصب التحقيق منها بسبب عدم التمكن من الوصول إليها حيث يرفض المسؤولون الإماراتيون والإريتريون الوصول إليها.

للإمارات في اليمن، وحالات التعذيب والانتهاكات والإخفاء القسري المؤقت لمواطني يمينيين في تلك السجون، صدمة للراي العام العربي والدولي والذي يطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية أو من الأمم المتحدة، لتقصي الحقائق في السجون السرية المحددة في تقارير المنظمات الدولية والمؤتممة جرائمها، والتي تشرّف عليها دولة الإمارات في المحافظات اليمنية المحتلة.

وكانت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، قالت الأسبوع الماضي إنها وثقت حالات 49 شخصاً، بينهم أربعة أطفال، وقالت إنهم تعرضوا للاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري في عدن وحضر موت العام الماضي.

إلى ذلك طالب أعضاء في الكونغرس الأمريكي، الجمعة، وزير الدفاع جيمس ماتيس، بفتح تحقيق حول مزاعم إدارة القوات الإماراتية لسجون سرية في اليمن.

ونقلت وكالة أسوشيتد برس الامريكائية عن المشرعين، أنهم طالبوا وزير الدفاع ماتيس بالتحقيق في تعذيب المعتقلين في اليمن الذي كشفتته الوكالة ومنظمة هيومن رايتس ووتش الخميس قبل الماضي، وذكرت تقارير لمنظمة سام لحقوق الحريات ومقرها جنيف، الشهر الماضي، أن لديها وثائق ودلائل تثبت ما جاء في التقرير، مؤكدة أن اتهام هذه القوات قادم على أدلة وحقائق وثقتها فرق رصد ميدانية تابعة للمنظمة الحقوقية، وأشارت إلى أن بعض المعتقلين محتجزون منذ سنة ونصف السنة بحجة عدم وجود سلطة قضائية، وتمارس ضدهم انتهاكات كبيرة.

هذا واهتمت وسائل الإعلام ومراكز الدراسات الامريكائية، بتحقيق وكالة أسوشيتد برس الذي أشار إلى وجود سجون سرية تديرها الإمارات في المحافظات اليمنية المحتلة أو عبر مرزقتها مما تسمى بقوات الحزام الأمني تديرها وتمولها الإمارات، ويأتي هذا الاهتمام بعد تأكيدات بتواطؤ أمريكي في تعذيب المعتقلين واستجوابهم.

وكتب نائب رئيس مركز التقدم الأميركي كين غود (الباحث البارز في الأمن القومي الأمريكي) مقالاً تحت عنوان «يجب على الولايات المتحدة إيقاف أبو غريب في اليمن»، قال فيه: «تواجه إدارة ترامب العديد من الإزمات التي تتطلب اهتماماً عاجلاً. لكن ما ذكر مؤخرًا أن الإمارات تعذب وتعتقل السجناء في العديد من مراكز الاحتجاز السري في اليمن، وأن الولايات المتحدة متواطئة في هذه الأعمال - لها الأولوية المطلقة- يجب أن تنقل كواحدة من القضايا إلى أعلى قائمة الأجندة الامريكائية».

وأشار غود إلى أنه: «وحتى قبل ظهور هذا التعذيب المزعوم، كانت لدى الولايات المتحدة الكثير من الأسئلة للرد على دورها في الحرب التي تقودها السعودية في اليمن. ولكن بغض النظر عن ذلك فهناك ما هو أسوأ من ذلك، فضيحة تعذيب أخرى في الشرق الأوسط من شأنه أن يقوض الأمن القومي الأمريكي ويعرض المسؤولين الأميركيين لخطر قانوني».

الرد على نفي أبوظبي وواشنطن

وفي رد على نفي الإمارات إدارتها لسجون سرية في اليمن، وزعمها أن الحكومة هي من تدير هذه السجون قال غود: «يبيّن أن تدعيم الإمارات هذا النفي بإعلان جميع مرافق الاحتجاز وضمان الوصول إليها عبر ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية، وفقاً لتفريقي جنيف الثالثة والرابعة. وعلى الولايات المتحدة والشركاء الأخرى في الشرق الأوسط أن يظلوا بذلك لحماية حقوق الإنسان الأساسية والامتثال للقانون الدولي».